

## المقدمة

نحن نعيش في عصر تمّ التعرف على تسميته "عصر المعلومات". إنّ للتطور التكنولوجي السريع الذي يتيح نقل المعلومات والبيانات بشكل متواصل تأثير فعليّ في حياتنا. لقد أصبح استخدام وسائل الاتصال، وخاصة الإنترنت، جانباً هاماً في حياة كلّ فرد متّاً، لدرجة أنّه سيكون من المستحيل تقريباً أن نتخيّل حياتنا من دونها.

تشارك في سوق الاتصالات هيئات خاصّة، من بينها ذوي مصالح متناقضة (بما في ذلك الاحتكارات)، كما أنّ هناك مجالاً طائلاً يتمّ تداولها في هذه السوق. وزارة الاتصالات مسؤولة عن تنظيم سوق الاتصالات ذات الجوانب التكنولوجية، القضائية والاقتصادية المركّبة. على عاتق وزارة الاتصالات ملقّى ضمان المصلحة العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار الدور المركزيّ الذي تؤديه الاتصالات في حياة كلّ فرد متّاً.

أحد قطاعات الاتصالات المركزيّة هو قطاع الاتصالات الأرضية. في بداية عام 2015 خرج إلى حيز التنفيذ إصلاح في هذا القطاع عُرف باسم "إصلاح سوق الجملة"، الذي كان وليد عملية طويلة ومعقّدة أجرتها وزارة الاتصالات، بهدف التعامل مع عواقب انعدام القدر الكافي من التنافس في قطاع الاتصالات الأرضية. كان الهدف من إنشاء سوق الجملة السماح للمنافسين بالدخول إلى سوق الاتصالات الأرضية وخلق تنافس يؤدّي إلى تحسّن في جودة الخدمات المقدّمة للمستهلكين، في مستوى الأسعار، في الاستثمارات، وكنتيجة لذلك في نموّ الاقتصاد. كان هذا الإصلاح أحد المركّبات المركزيّة في خطوات التنظيم التي اتّخذتها وزارة الاتصالات في العقد الماضي.

في عام 2016، بعد مرور عام على إطلاق الإصلاح، اعتقدت أنه قد آن الأوان لفحص طريقة تطبيقه. بينت الرقابة أن مجموعة القرارات التي اتخذت (أحياناً في ظلّ خلافات مهنية)، إضافة إلى المدّة التي لم تتخذ فيها قرارات أخرى هامّة، قد أدت عملياً إلى تأخير واضح في تطبيق إصلاح سوق الجملة وتطوّر المنافسة. الجزء الأهمّ في النتائج ذات الصلة بتطبيق إصلاح سوق الجملة والتي أجملها مراقب الدولة، تردّ مركّزة في التقرير الأوّل في هذه الكراسية.

في نهاية عمليّة الرقابة أبلغ مدير عامّ وزارة الاتّصالات ديوان مراقب الدولة أنّه يعتقد أنّ إصلاح سوق الجملة وحده لن يؤدّي إلى تحقيق النتائج المرجّوة، وعلى رأسها تحفيز الاستثمار في البنى التحتيّة الأرضيّة، وعليه فإنّه يبلور سياسة تكميليّة التي تربط بين تقديم المحفّزات لشركات البنى التحتيّة وبين تسريع الاستثمار في البنى التحتيّة، بما في ذلك النهوض بإلغاء الفصل بين الشركات بالنسبة لبيزك و yes (الذي يشكّل مرحلة في الفصل الهيكليّ الملزمة به وفقاً لترخيصها). قبيل موعد انتهاء الرقابة في نهاية كانون الأوّل 2016، أبلغ مدير عامّ وزارة الاتّصالات شركة بيزك أنّه يعمل على إلغاء إجراء الفصل بين الشركات بين بيزك و yes، وهي الخطوة التي يمكن اعتبارها عملياً إخراج مسوّدّة السياسة التكميليّة التي بلورها المدير العامّ إلى حيّز التنفيذ.

في أعقاب الرسالة التي أرسلها مدير عامّ وزارة الاتّصالات إلى بيزك، عُقدت في كانون الثاني 2017 جلسة مشتركة للجنة شؤون مراقبة الدولة ولجنة الاقتصاد في الكنيست. في هذه الجلسة قرّرت الاستجابة لطلب اللجنة فحص هذا الجانب أيضاً. تردّ النتائج الأهمّ التي أجملها ديواننا والتي هي ذات صلة بالفصل الهيكليّ والفصل بين الشركات والسياسة التكميليّة التي بلورها مدير عامّ وزارة الاتّصالات مركّزة في التقرير الثاني في هذه الكراسية.

على ضوء النتائج المفصّلة في التقرير، فقد أحسنت وزارة الاتّصالات صنعاً حين تريتّ في النهوض بالخطوات التي خطّطت لإخراجها إلى حيّز التنفيذ، لأنّه لو لم تريتّ فإنّ هناك خوفاً من المسّ بالمصلحة العامّة. بينت الرقابة أنّ مسوّدّة السياسة التكميليّة تضمّنت عيوباً جوهريّة. فمن بين الأمور التي تبينّت، اعتماد مسوّدّة السياسة على فرضيّات أساسيّة لم يجرّ فحصها، كما أنّه لم يتمّ العمل على مستوى الهيئة المركزيّة

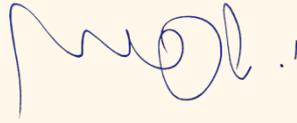
في الوزارة كما كان ينبغي قبل البدء بالنهوض بها؛ وأن رسالة مدير عامّ وزارة الاتصالات إلى بيزك، والتي وفقًا لها تدعم الوزارة إلغاء الفصل بين الشركات، قد أرسلت قبل البتّ في قضايا مهنيّة جوهرية طرحتها أطراف مهنيّة. يشير هذا التقرير إلى نواقص جوهرية في عمل الهيئة المركزيّة في وزارة الاتصالات، سواء تلك المتعلّقة بعمل الهيئة المركزيّة الداخليّة في وزارة الاتصالات نفسها، أو تلك المتعلّقة بالتنسيق والحوار المهنيّ بين وزارة الاتصالات والأطراف الأخرى ذات الصلة في الحكومة. لقد أدّت هذه النواقص إلى استناد الخطوات دعمها مدير عامّ وزارة الاتصالات على بنية تحتية مهنيّة منقوصة. تجسّد النواقص الواردة في التقرير الحاجة إلى أن تعتمد قيادة الموضوع من قبل مدير عامّ وزارة الاتصالات على عمل مهنيّ ومنظّم للهيئة المركزيّة في الوزارة.

في ظلّ التحدّيات والقضايا المتنوّعة المطروحة، تعقيدها، المبالغ الكبيرة التي يدور الحديث عنها وتأثيرها في كلّ واحد منّا، فإنّ هناك حاجة إلى هيكله عمل منظّم لهيئة مركزيّة في وزارة الاتصالات، والتي تعتمد على المستوى المهنيّ، بهدف اتّخاذ القرارات. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تحسين نقاط تماس العمل بين وزارة الاتصالات ومراكز معرفة أخرى في الحكومة. سيّتح هذا الأمر تحسين إجراءات اتّخاذ القرارات التي تتمّ في وزارة المواصلات في المواضيع ذات أهمية التي تقع ضمن مسؤوليتها، للنهوض بأفضل شكل بالمصلحة العامّة.

إلى جانب هذين التقريرين، ارتأيت أن أتناول أيضًا جوانب تتعلّق بتضارب المصالح بالنسبة لرئيس الحكومة في وظيفته كوزير الاتصالات. ركّزت الرقابة على جانبين أساسيين: أ. تأثير تسوية تضارب المصالح التي تمّ تحديدها في عام 2017 بالنسبة لرئيس الحكومة في وظيفته كوزير الاتصالات، في القرارات التي اتّخذت قبل تحديد التسوية والحاجة إلى عرض فحص التأثير المذكور أمام الجمهور؛ ب. عواقب تسوية تضارب المصالح التي حدّدت بالنسبة للوزير، على عمل المدير العامّ الذي عيّنه. تعتبر هذه القضية الجوهرية ذات صلة بجميع وزارات الحكومة.

لقد تمّ تركيز النتائج في هذا الموضوع في التقرير الثالث الوارد في هذه الكراسة. تشير هذه النتائج إلى الحاجة إلى توضيح التعليمات بشأن التصريح عن علاقاتهم أو الصلة التي تربطهم بشكل كامل الذي يسلمه الوزراء عند تولّيهم مهامّ مناصبهم؛ إلى

החגה אל שפאפיה תאמה אמאם הגמهور بالنسبة لوجود فحص لتأثيرات تسويات تضارب المصالح في قرارات الماضي ونتائجها؛ وإلى الحاجة إلى فحص جوهري لقضية تأثير تسوية تضارب المصالح بالنسبة لوزير، على مدير عام تم تعيينه في ظروف كان فيها العامل الأساسي في تعيينه هو مستوى الثقة العالي بينهما.



**يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)**

مراقب الدولة  
ومندوب شكاوى الجمهور

القدس، تموز 2017